Received: 11/8/2021 Accepted: 22/9/2021 Published: 2021

إشكالية الإسناد في الفاعل الذي سَدّ مَسدّ الخبر

م.د. وفاء حسين علي
جامعة ديالى/كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية/ لغة عربية / نحو
العراق – ديالى
Wafaa.ar.hum@uodiyala.edu.iq

مستخلص البحث:
يقوم البحث على تتبّع إشكاليةٍ نحويةٍ نراها صغيرةً في حجمها لكنّها عميقةٌ في أصلها، طرحها النحاةُ في كتاباتهم قديمًا وحديثًا تتعلق بركني الإسناد (المسند والمسند إليه) في الجملة العربية وما تؤُولُ إليه من تغيير في الرتب النحوية أو نقص في الإسناد يتبعُهُ تفاوتٌ في الدلالة قائمٌ على ذلك الإسناد وما أفادهُ من معنى . تتمركز الإشكالية في وقوع المبتدأ وصفًا مشبهًا للفعل من اسم فاعلٍ أو مفعولٍ أو غيره ، طبّق تلكَ المشابهةَ من حيثُ العملِ فالتزمَ بأداء الوظيفة النحوية نفسها التي يُؤديها الفعلُ من رفعِ فاعلٍ أو نصبِ مفعولٍ فوقف متأرجحًا بين دورين مهمين في الجملة العربية ، إمّا أن يكونَ مسندًا (فَعل) ، أو مسندًا إليه (مبتدأ) فأيُّهما يغلبُ الآخر ؟ هذا ما سنحاول إيضاحَهُ .
الكلمات المفتاحية : [إشكالية – إسناد – فاعل] .

المقدّمة:
الحمدُ لله رَبّ العالمين ، والصلاةُ والسلامُ على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أمّا بعدُ ..
فيهدف البحثُ الى تَتَبّع إشكاليةٍ نحويةٍ عميقةٍ طرحها النحاةُ في كتاباتهم قديمًا وحديثًا تتعلّقُ بركني الإسناد في الجملة العربية ، وما تَؤُولُ إليه من تغييرٍ في الرُتبِ النحوية ، أو نقصٍ في الإسنادِ يتبَعُهُ تفاوتٌ في الدلالةِ قائمٌ على ذلك الإسناد وما أفادهُ من معنىً . تتمركزُ الإشكاليةُ في وقوعِ الخبر وصفًا مشبهًا للفعلِ من اسم فاعلٍ أو مفعول ، طبّق تلكَ المشابهةَ من حيثُ العمل فالتزمَ بأداءِ الوظيفةِ النحوية نفسها التي يُؤدّيها الفعلُ من رفعِ فاعلٍ أو نصبِ مفعولٍ ، فوقفَ مُتأرجحًا بين دورين مهمّين في الجملة العربية إما أن يكونَ مسندًا أو مسندًا إليه ، فأيُّهما يغلبُ الآخرَ ؟ هذا ما سنحاول إيضاحه في هذا البحث المتواضع . جاء البحث مُقسمًا على ثلاثة مباحث ، تناولتُ في المبحث الأول التعريفَ بالإسناد في اللغة واصطلاح النحويين ، وخصصتُ المبحث الثاني لدراسة قضية الإسناد عند المناطقة لاسيما ما يتعلق بالقضية الحملية عند ارسطو وغيره من الفلاسفة . أمّا المبحث الثالث فعرضتُ فيه آراء النحاة في (إشكالية الإسناد في الفاعل الذي سدّ مَسَدّ الخبر) . ثم ختمتُ البحث بأهم النتائج التي توصلت إليها ثم ثبتُ بالمصادر والمراجع التي عدتُ إليها في كتابة البحث .
وآخر دعوانا أن الحمد لله رَبّ العالمين والصلاة والسلامُ على خاتم المرسلين .

المبحث الأول
التعريف بالإسناد

- **الإسناد لغة:**

سردَ اللغويون دلالاتٍ كثيرة للأصل الثلاثي لهذا المصطلح وهو (سَنَدَ) فكان منها ما جاء به الزمخشري بقولهِ : ((تساندَ إلى الحائطِ ، وسُوند المريض ، ونزلنا في سند الجبل والوادي وهو مرتفعٌ من الأرض في قُبُله ، والجمع أسناد))[1]. وفي المجاز أسنَدَ إليهِ أمرَهُ : فوّضَهُ إليهِ ، وأقبل عليه الذئبان متساندين أي متعاضدين[2] . والمسندُ من الحديث هو ما اتصل إسنادُهُ إلى رسول الله (ﷺ) على عكس المرسل أو المنقطع الذي لم يتصل إسنادُهُ إلى قائله[3] .

والسِّنادُ في الشعر هَو : ((اختلاف الحركةِ قبلَ الرَّوي ، أو كلُّ عيبٍ يحدُثُ قبلَهُ ؛ لأنّ قوافي الشِّعر المشتملة عليه اختلفت ولم تأتلِف بحسب المادةِ في انتظامِها واستمرارها))[4] .

- **الإسناد في اصطلاح النحويين :**

اختلفت طرق النحاة في طرحهم لمصطلح الإسناد ، فنتج عن ذلك ثلاثةٌ ، تمثل الأول بالتصريح مباشرة بالمصطلح ، من ذلك ما جاء به الشريف الجرجاني بقولهِ : ((الإسنادُ في عُرف النحاة : عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأُخرى على وَجْه الإفادة العامة ، أي على وجهٍ يَحسُن السكوت عليه))[5]. إذ قيّد الإسناد بين كلمتين بالإفادة المعنوية التّامة ، فلا يجوز أو يتمُ دونها مما يُؤدي إلى الإفهام الظاهر الذي يحسن السكوت عليه . ولم يتوقف الجرجاني عند هذا الموضع وإنما خصّص الإسناد بالخبري حين قال : ((الإسناد الخبري : ضمُ كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى ، بحيث يفيد أن مفهوم إحداها ثابت لمفهوم الأُخرى ، أو منفيٌّ عنه ، وصدقه مطابقته للواقع ، وكذبه عَدَمُها ، وقيل : صدقُهُ مطابقة للاعتقاد ، وكذبه عَدَمُها))[6].

قصد الجرجاني من ذلك الإسناد الذي ينتجُ خبرًا يحتمل التصديق لصدقه أو التكذيب لعدمه ، فأخرج الإنشاء من ذلك وأبقى على مفهوم الإسناد العام المتمثل بضم كلمة وكل ما يشبهها إلى أخرى بشرط الإفادة المعنوية التامة . وبذلك طرح الجرجاني المصطلح موضحًا معناه على وجه العموم دون الغوص في مكنونه ببيان طرفي الإسناد وما ينتج عنهما من اختلافٍ في أنواع الجمل في العربية .

ويُعدّ ابن معصوم المدني ممّن صرّح أيضًا بمصطلح (الإسناد) مباشرة بقوله : ((الإسنادُ في الكلام : ضَمُّ كلمةٍ إلى أُخرى ليُفيدَ المُخاطب فائدةً تامةً)) . لم يُضفْ شيئًا على ما قاله الجرجاني ، ويبدو مما تقدّم أنّ التصريح بالمصطلح مباشرةً لم يُفِدْ تخصيصًا وتحديدًا بقدر إفادته للمعنى المعجمي العام بإظهار دلالة الفظ على وجه العموم.

أمّا الثاني فلم يُصرّح أصحابُهُ بمصطلح الإسناد وإنما أشاروا إليه إشارةً واضحة من خلال حديثهم عن ركني الإسناد المعروفين ، وظهر ذلك جليًا عند سيبويه في باب (المسند والمسند إليه) بقوله : ((وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلّمُ منه بدّا ، فمن ذلك الاسمُ المبتدأُ والمبنيُّ عليه ، وهو قولُك عبدُ الله أخوكَ ، وهذا أخوك ، ومثلُ ذلك يذهبُ عبدُ الله ، فلابُدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بدٌّ من الآخر في الابتداء))[7] .

أولى سيبويه لشدة الارتباط عناية كبيرة في حديثه عن طرفي الإسناد فركز على وثاقة العلاقة بينهما فلا يستغني أحدهما عن الآخر ، فذكر أحدهما مقرون بذكر الآخر ، والأمر متساوٍ في الجملتين الاسمية والفعلية . ولم يكتفِ سيبويه بما تقدّم وإنما قَصَد التفصيل بإيضاح ركني الإسناد في الجملتين لاسيما الاسمية منها حين قال (فمن ذلك الاسمُ المبتدأ والمبنيُّ عليه) فذكر المبتدأ وأراد به المسند إليه في الجملة الاسمية ، ثم ذكر (المبنيّ عليه) وأراد به الخبر (المسند) ثم مَثّل لما ذكر بقوله (عبدُ الله أخوك) فبنى الجملة على إسناد الأُخوة لعبد الله ، لذلك أطلق على المسند (الخبر) المبنيّ عليه فقصد ما

تقدّم . ثم مَثّل للجملة الفعلية بقوله (يذهبُ عبد الله) فأسند الذهاب إلى عبد الله فأراد بـ(يذهب) المسند و(عبد الله) المسند إليه. أهم ما يُذكر من كلام سيبويه شدّة اهتمامه بمسألة الترابط بين طرفي الإسناد فأثبت ذلك ثم أكّدهُ آخرَ القول. وإذا ما تصفحنا في المقتضب وجدنا المبردَ كعادته موافقًا لسيبويه في طرحه للعنوانات النحوية وتفاصيلها مركّزًا القول على ما أكّده سيبويه فجاء العنوانُ بـ(هذا باب المسندِ والمسند إليهِ وهما ما لا يستغني كلٌّ واحدٍ من صاحبه)[8]. ومعلومٌ أن السيرافي مبدعٌ نحوي في شرح كلام سيبويه ، وقد اثبت ذلك في شرحهِ لباب المسند والمسند إليهِ حين قال : ((أما قولُهُ (المسند والمسند إليه) ففيه أربعة أوجه أجودها وأرضاها : أن يكون (المسند) معناه (الحديث) والخبر و(المسند إليه) المحدَّث عنه ، وذلك على وجهين : فاعل وفعل : كقولك (قامَ زيدٌ) و(يَنطلقُ عمرو) واسم وخبر كقولك : (زيدٌ قائمٌ) و(إنَّ عمرًا مُنطَلِقٌ) فالفعل حديثٌ عن الفاعل ، والخبر حديثٌ عن الاسم ، فالمسند هو الفِعل وهو خبر الاسم ، والمسند إليه هو الفاعل ، وهو الاسم المخبرُ عنه))[9] .

لاشكّ أنّ ما جاء به السيرافي من أفضل ما قيل في الإسناد النحوي فهو يَنِمُ عن عقلية نحوية جادّة في التحليل والتفسير والطرح المتميز إذ شرح كلام سيبويه من خلال تصنيفه لهذا الباب على أربعة أوجه وصف الأول منها بالأجود والأرضى وهو محقٌ في ذلك ومصيب .

إذ طرح مصطلحاتٍ مرادفةً لطرفي الإسناد قصد بها بيان المعنى وإيضاحه ومثاله تسمية المسند بالحديث أو الحديث والمسند إليه بالمحدَّث عنه ، ثم شرع ببيان معنى ذلك في الجملتين الفعلية والاسمية كقولنا (قام زيدٌ) و(ينطلقُ عمرو) فالمسند هو الفعل وسمّاهُ السيرافي بالحديث وهو مقرونٌ بمعناه الحاصل والحادث فـ(قام وينطلق) حدثان دلَّ الأولُ منهما على القيامِ ، والثاني على الانطلاق ، أمّا (زيدٌ وعمروٌ) فكلاهما المحدَّث عنه ، فزيدٌ محدَّث عنهُ في القيام وعمروٌ محدَّثٌ عنه في الانطلاق وهما أيضًا المسند إليه. وإذا ما عدنا إلى الجملة الاسمية وجدنا الأمر نفسه بقولنا (زيدٌ قائمٌ) و(إنَّ عمرًا منطلِقٌ) فالخبر حدثٌ مهمٌ يُسند إلى المحدَّث عنه وهو المبتدأ. وجاءَ الحدثُ في الجملتين السابقتين خاليًا من الزمن تمثل في الأولى بـ(قائمٌ) وهو اسم فاعلٍ من الفعل الثلاثي (قام) . أمّا الثانيةُ فالحديثُ فيها (منطلقٌ) وهو اسم فاعل من الفعل الرباعي (انطلَقَ) .

وإذا ما وصلنا إلى الطريق الثالث الذي سلكه النحاة في الحديث عن الإسناد وجدناهُ ذا مسارين سارَ في أوله أغلب النحاة وهو (الإشارة إلى الإسناد في حديثهم عن مصطلح الكلام) ومنهم ابن جني (ت392م) حيث قال : ((أمّا الكلام فكلُ لفظٍ مستقل بنفسه ، مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجُملَ، نحو زيدٌ أخوكَ ، وقامَ محمدٌ ، وضُرِب سعيدٌ ، وفي الدار أبوك))[10] ، إذا تتبعنا كلام ابن جني نجدهُ لا يصرّحُ مباشرةً بمصطلح الإسناد ، وإنما أشار إليه إشارةً ذكية في سياق حديثه عن الكلام وما أفاد من معنى ، استطاع اظهاره أو إثباته من خلال الجمل مُمَثّلةً بالاسمية أولًا وما تتضمنه من ركني الإسناد المعلومين في (زيدٌ أخوكَ) ، والحال نفسه مع الفعلية ثانيًا بركنيها أيضًا في قوله (قامَ محمدٌ) ، فإذا كان ظاهرُ النص غافلًا للإسناد لكنه يوحي إلى اهتمام كبير وعميق يمكن استقراءَهُ من الأمثلة المطروحة. وسار على النهجِ نفسه ابن الحاجب (ت646هـ) حين تحدث عن الكلام فقال فيه : ((هو المركّبُ من كلمتينِ أُسندَتْ احداهما إلى الأخرى ... يُريدُ بالإسناد إسنادًا له إفادةٌ ، وهو أنْ يُحكَمَ بشيءٍ على شيءٍ يقصدُ بذلكَ إفادةَ السامع لا إخبارًا بدليلِ قولهم هَلْ زيدٌ قائمٌ ؟ فإنَّ الإسنادَ موجودٌ وليس بخبرٍ ، قوله : وذلك لا يتأتى إلا في اسمين ، أو في فعلٍ واسم))[11]. لاشك أن ما طرحه ابن الحاجب جديرٌ بالوقوفِ الدقيق والعميق ، فقد قَرَنَ التركيبَ بين كلمتين بالكلام ثم صرّح بنوع التركيب الرابط بين الكلمتين وهو الإسناد ، بمعنى يتركب الكلامُ من كلمتين بواقع علاقةٍ وثيقة تتمثلُ بالإسنادِ المشروطِ بالإفادة المعنوية المقصودة للسامع وليس مجردَ الاخبار ؛ لأن الاخبار المفتقرَ للإفادة لا يُعدُّ اسنادًا حقيقيًا ويخرج من دائرة الكلام المشروط بالإفادة واستدل على ذلك كله بمثالِهِ السابق الذي

سيكون مقصدَ الإشكالية المراد حلها وتفسيرها في المبحث الثالث. أمّا ما يتعلق بركني الإسناد فقد صرّح بهما حينما ذكر بأن الإسنادَ يتأتّى في اسمين فقصد (الجملة الاسمية) أو في فعلٍ واسم فأراد (الفعليةَ) . نخلص مما تقدم إلى امتلاك ابن الحاجب عقلية نحوية غاية في الدقّة ، فقد وضع خطوطًا حمراء تحت قضايا نحوية مهمة منها قضية الإفادة المعنوية والدلالية فيما يُطرح من كلامٍ ثم توجه بقلمه المقترن بفكره الحاذق نحو قضية الإسناد وهي الأهم فطرحها على نحوٍ عام وشامل في ظاهرهِ لكنه دقيقٌ ومقصود في جوهرهِ ، وبعدها عاد لينظم حديثه بما جاء به أغلب النحاة وهو ذكر ركني الإسناد . ولم يقفْ رضي الدين الاستراباذي (ت686هـ) صامتًا أمامَ زخم الآراء والأقوال حول مصطلحي الإسناد والكلام فقد بادر بإبداء رأيه شرحًا على كافية ابن الحاجب : ((قال ابنُ الحاجب : الكلام ما تضمّن كلمتين بالإسناد ، ولا يتأتّى ذلك إلا في اسمين ، أو في فعلٍ واسم ... والمراد بالإسناد أن يُخبر في الحال أو في الأصل بكلمةٍ أو أكثر عن أخرى ، على أن يكونَ المخبر عنه أهمَّ ما يُخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخصَّ به))[12] ، قصدَ بالإسناد الاخبار والإفهام في الحال أي في الجملة الاسمية (زيدٌ قائمٌ) أو بالأصل فأراد الفعلية (قام زيدٌ) . نلحظ مما تقدّم أنّه قد أولى عنايةً واضحة بالمسند إليه الذي أطلق عليه في التعريف بـ(المخبر عنه) فجعله الأهمّ في الجملة وهو (زيدٌ) في الجملتين الذي يُنسب إليه الخبر أو الحدث على وجه التحديد والتخصيص ، فلو تتبعنا الجملتين السابقتين في نسبة حدث القيام إلى (زيد) نجده واضحًا بالذكر والتخصيص . ولا يمكن إنكار الطابع الفلسفي الغالب على فكر الاستراباذي المستخلص من تعريفه السابق. وآخر ما يُذكر في هذا المسار ما جاء به السيوطي (ت911هـ) ، إذ عرّف الكلام تفصيلًا وشرحًا عن الإسناد بركنيه المعروفين فقال أنّ ((الكلام لا يتأتّى إلا من اسمين أو من اسمٍ وفعل فلا يتأتى من فعلين ولا حرفين ولا اسم وحرف ولا فعل وحرف ولا كلمة واحدة لأنّ الإفادة إنما تحصل بالإسناد وهو لابُد له من طرفين مسند ومسند إليه ، والاسم بحسب الوضع يصلح أن يكونَ مسندًا ومسندًا إليه والفعل لكونه مسندًا لا مسندًا إليه والحرف لا يصلح لاحدهما))[13] . لاشك أن المطّلعَ على عجالةٍ بإمكانه التوصّل إلى مدى إفادة السيوطي من أقوال سابقيه من النحاة بدءًا من الكلام ومما يتكون ، مرورًا بتعميق فكرة الإفادة المعنوية الناتجة عن الإسناد وصولًا إلى مرتكزٍ مهم في تصنيف ركني الإسناد عند النحاة على وجه العموم .

نخلص مما تقدّم إلى تميّز هذا الطريق دون غيره في التعبير عن الإسناد من خلال الكلام وما أفادهُ النحاةُ من أقوالٍ ونصوص يُشار إليها بالبنانِ ممّا ميّزها عن المسار الثاني الذي قصدنا به التعريف بالإسناد من خلال التركيب الإسنادي وهو موضعُ حديثنا ، ويبدو أن النحاة أَقَلُّوا السيرَ فيهِ تجنبًا للخلط مع غيرهِ من التراكيب فضلًا عن تمييزه بذكره كمصطلحٍ نحوي قائم بذاتِهِ .

وكان لابن يعيش (ت643هـ) النصيب الأكبر من الحديث عن هذا المسار وهو (التعريف بالإسناد من خلال التركيب الإسنادي) ، إذ قال : ((وتركيب الإسناد أن تركَب كلمة مع كلمة تنسب احداهما إلى الأخرى فعرّفك بقوله أُسندت احداهما إلى الأخرى أنه لم يرد مطلق التركيب بل تركيب الكلمة مع الكلمة ، إذا كان لإحداهما تعلق بالأخرى على السبيل الذي به يحسب موقع الخبر وتمام الفائدة وإنما عبر بالإسناد ولم يعبر بلفظ الخبر ، وذلك من قبل أن الإسنادَ أعمُ من الخبر ، لأن الإسناد يشمل الخبر وغيره من الأمر والنهي والاستفهام ، فكل خبر مسند وليس كلُ مسندٍ خبرًا))[14] ، سلط ابن يعيش الضوء في حديثه عن الإسناد وتركيبه على مسألة التعلق الناتج بين الكلمتين إذا ما أُسندت احداهما إلى الأخرى وصولًا به إلى تمام الفائدة ، ثم عقد موازنةً غاية في الأهمية بين الإسناد والخبر انتصر من خلالها إلى الإسناد وهو الصواب ، فهو أشملُ من الخبر وأكملُ فائدةً. وأثبت ذلك بنتيجة مهمة ختم بها تعريفه السابق .

وآخر ما يُذكر في هذا الموضع هو الفاكهي حين قال : ((كل كلمتين أُسندت احداهما إلى الكلمة الأُخرى سواء حصل مع الإسناد فائدة أو لا))[15] ، ما جاء به الفاكهي يُعد مطروحًا خاليًا من الجدّة مبتعدًا عن التدقيق والتفصيل ، غايةً في الإيجاز واليسر فلم يشترط الفائدة التي اتفق أغلب النحاة على إثباتها في الإسناد ، لذلك يُعدّ تعريفهُ قاصرًا في استيعاب دلالة الإسناد وتحديد ملامحه .

المبحث الثاني
الإسناد عند المناطقة

أخذت هذه القضية حيزًا كبيرًا عند المناطقة فوضعوا لها مصطلحات خاصة فصّلوها في مراجعهم ، وهي دون شكٍ مرادفةٌ لما جاء به النحاة ، فاصطلحوا على المسند إليه بـ(الموضوع) فأرادوا به (المبتدأ) في الجملة الاسمية ، و(الفاعل) في الجملة الفعلية . أمّا المسند فاصطلحوا عليه بـ(المحمول) وهو (الخبر) في الاسمية و(الفعل) في الفعلية.

تطرق الخوارزمي (ت850هـ) لهذين المصطلحين فقال فيهما : ((الموضوع هو الذي يسميه النحويون المبتدأ وهو الذي يقتضي خبرًا ، وهو الموصوف ، والمحمول هو الذي يُسمّيه النحويون خبر المبتدأ وهو الصفة ، ومثال ذلك في قولنا (زيدٌ كاتبٌ) ، فزيدٌ هو الموضوع ، وكاتب هو المحمول بمعنى الخبر))[16]. يبدو من التعريف السابق أن الخوارزمي قد وضّح المصطلحين من الوجهة النحوية الخالصة والمتقنةِ لركني الإسناد من موضوع وهو (المبتدأ) ومحمول وهو (الخبر) في الجملة الاسمية لكنه أغفل هذين المصطلحين في الجملة الفعلية وربما يعود ذلك إلى أصل وضع الكتاب وتأليفه (الحدود الفلسفية) الذي ركز فيه على تحديد المصطلحات الفلسفية المهمة فكان المصطلحان السابقان من ضمنها ، فما ذكره يُدرج مع الحدود الفلسفية التي لا تحتملُ الإطالة والإسهاب . ولم ينفرد الخوارزمي فيما تقدّم وإنما توالى ذكرهما في كتب الحدود الفلسفية فمن ذلك ما جاء به ابن سينا في حدّ الموضوع : ((وهو كلُّ شيءٍ من شأنه أن يكون له كمال ما وقد كان له ويُقال موضوعٌ لكل محلّ متقوَّم بذاته مقوّم لما يحلُّ فيه . ويُقال موضوعٌ لكل معنى يُحكم عليه بسلبٍ أو إيجاب وهو الذي يُقابل بالمحمول))[17] ، يظهر تميّز ابن سينا في تحديد مصطلح (الموضوع) تحديدًا فلسفيًا بامتياز ، فعدّه شيئًا مفتقرًا إلى الكمال ، فهو قائم بذاته إذا طُرح بمفرده ، لكنه يحتاج إلى إتمامٍ للمعنى داخل الجملة إتمامًا سلبيًا أو إيجابيًا بوضع المحمول معه ليبلغ قمّةَ الكمال المعنوي .

نخلص مما تقدّم إلى شدّة اهتمام ابن سينا بدلالة مصطلحي الإسناد الفلسفي ، وفي ذلك إشارة واضحة إلى الإسناد النحوي الذي لا ينفك يتصلُ بالمعنى اتصالًا تامًا ، وهذا أمرٌ تميّز به النحو كعلمٍ بين العلوم ، وأفاد الآمدي مما طرحه ابن سينا فعرّف المصطلحين مبيّنًا شدة الارتباط الواقع بينهما بقوله : ((أمّا الموضوع : فهو ما يُحكم عليه بشيءٍ آخرٍ : أنّه هو ، أو ليس هو ، كما في الإنسان من قولنا : الإنسان حيوان ، أو الإنسان ليس بحجر ، وفي مقابلته : المحمول : وهوا ما يُحكمُ به على شيءٍ آخر أنّه هو أو ليس هو : وهو مثل الحيوان والحجر في المثالين المذكورين))[18] ، رمز الآمدي على معنى المصطلحين على نحوٍ واضحٍ ظاهر ، فالموضوع عنده لا يُفهم معناه إلا بإيضاح المحمول، فأورد مصطلحين مرادفين هما (المحكوم عليه) و(المحكوم به) أظهر من خلالهما شدّة الترابط القائم بينهما ، فلا يتمُّ الأول إلا بذكر الثاني والعكس صحيح وهذا ما أكّده النحاة في المبحث السابق.

- القضية الحملية عند المناطقة :

وهي من القضايا التي شغلت حيّزًا واسعًا من كتابات المناطقة قديمًا وحديثًا ؛ لما لها من أهمية كبيرة في تحديد العلاقة المتكافئة بينها وبين الجملة النحوية من حيث العناصر المتكونة منها .

ولاشك أن أرسطو (ت322ق.م) من أول المهتمين بهذه القضية فعدّها من أيسر الأُمور وأسهلها ، إذ تتكون عنده من ثلاثة عناصر هي : (موضوع ، ومحمول ، ورابطة) فزاد عنصرًا مهمًا رابطًا وثيقًا بين الاثنين ، وهذا دليل منه واضحٌ على قوة الترابط الحاصل بين العنصرين السابقين ، فلا يتم الكلامُ عنده اعتباطًا إلا بتوفر الرابطة[19] ، فالحمل عنده هو أساسٌ مهمٌ ترجعُ إليها جميعُ أنواع العلاقات الكونية ، فلا يتكون الشيءُ عنده – بغض النظر عن نوعه – من عنصرٍ واحدٍ فقط ، وإنما من تظافر عنصرين مهمين تربطهما علاقة وثيقة تُؤدي بهما إلى التكوين المتكامل ، وهذا ما يحصل تمامًا بين ركني الإسناد في الجملة النحوية ، وصنّف ارسطو هذه القضية على نوعين هما (الحملية الموجبة ، والحملية السالبة) ، ثم أردف لهما مصطلحين آخرين هما (شخصية ، وغير شخصية) فقصد بالشخصية ما تعلق بذات الشخص (الإنسان) أي ما كان عاقلًا فقط إيجابًا كان كقولنا (زيدٌ إنسانٌ) ، أو سلبًا كقولنا (زيدٌ ليس إنسانًا)[20]. ما جاء به أرسطو أساسًا مهمًا يُبنى عليه في تضيق جملة الإسناد النحوية المعتمدة في بحثنا هذا وهي (أقائمٌ الزيدان) أو (ما قائمٌ الزيدان) فالحمل وقع وتمّ بين الطرفين على نحوٍ شخصيٍّ واضح بما أفاده أرسطو ، ولكن اللافت في المثالين السابقين أنهما قد سُبقا بشيئين ، هما (أ) همزة الاستفهام في الأولى ، و(ما) النافية في الثانية وهذا يوضح لنا بأن الجملتين تدرجان تحت عنوان (القضية الحملية الشخصية) لأنها لا تخرج عن ذات الإنسان العاقلة كما هو ظاهر في المثالين ، لكن إنعامَ النظر الدقيق فيهما يُحيلُنا إلى قضية شخصية سالبة تتمثل بالنفي والاستفهام المتقدمين لعنصري الحمل في الجملتين السابقتين ، وبذلك تصل إلى تكافؤ واضحٍ بيّن وقَعَ بين ما طرحه ارسطو من (القضية الحملية الشخصية السالبة) التي تقوم على انتفاء الموضوع وعدم حصوله ، وبين الجملتين النحويتين السابقتين فيما يتعلق بنفي القيام عن الزيدين أو الاستفهام عنهما .

المبحث الثالث

الأفكار المستنبطة من آراء النحاة في حَلّ إشكالية الإسناد في الفاعل الذي سدّ مسد الخبر

نقصد بالإشكالية هي ما أُختلف في تحديد جوهرها ومفهومها على نحوٍ دقيق مما أدّى إلى صعوبة حلها أو الوصول بها إلى نتيجةٍ حتمية قاطعة ، وهذا ما نروم إيضاحَه وطرحَه من خلال عرض آراء النحاة وتحليلها ، ثم الخروج من هذهِ الإشكالية إلى نتيجةٍ قائمةٍ على أُسسٍ نحوية خالصة تدعونا إلى إدراجها مع القواعد النحوية الثابتة. ومفاد الإشكالية تتعلق بركني الإسناد في جملة (أقائمٌ الزيدان) إذ وقع المبتدأ (المسند إليه) وهو (قائمٌ) وصفًا عاملًا من اسم فاعلٍ فأدّى عمله المتمثل برفع فاعلٍ سدّ مسدَّ الخبر ، والأمر المشكل في هذا الموضع هو اكتفاء الجملة السابقة بركنٍ واحدٍ فقط وهو (المسند إليه) في موضعين (المبتدأ والفاعل) فهل هذا جائزٌ في العربية ؟ وإلى أيّ نوعٍ من الجُملِ تُصنّف ؟ هذا ما سنُجيب عنه بعد عرض آراء النحاة في هذا المثال تحديدًا . تطرق ابن يعيش إلى هذهِ المسألة في معرض حديثه عن دخول الحروف على الاسماء من (مبتدأ وخبر) لاسيما همزة الاستفهام في قولهِ (((أقائمٌ الزيدان) يعني أنّه حُذف الخبر لسد الفاعل مسدّه ، واعلم أن قولهم أقائمٌ الزيدان إنما أفاد نظرًا إلى المعنى ، إذ المعنى أيقومُ الزيدان فتم الكلامُ لأنه فعل وفاعل وقائم هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى ، فلما كان الكلامُ تامًا من جهة المعنى أرادوا اصلاح اللفظ فقالوا أقائمٌ مبتدأ والزيدان مرتفع به وقد سد مسد الخبر من حيث أن الكلام تمّ به ولم يكن ثَمّ خبر محذوف على الحقيقة))[21] . فرض ابن يعيش فرضية منطقية غايةً في الدقة تتعلق بتمام الكلام حينما جعل معنى (أقائمٌ الزيدان) هو (أيقوم الزيدان) ، إذ جعل للمعنى دورًا كبيرًا في تفسير المثال السابق يمكن توضيحه بالمخطط الآتي :

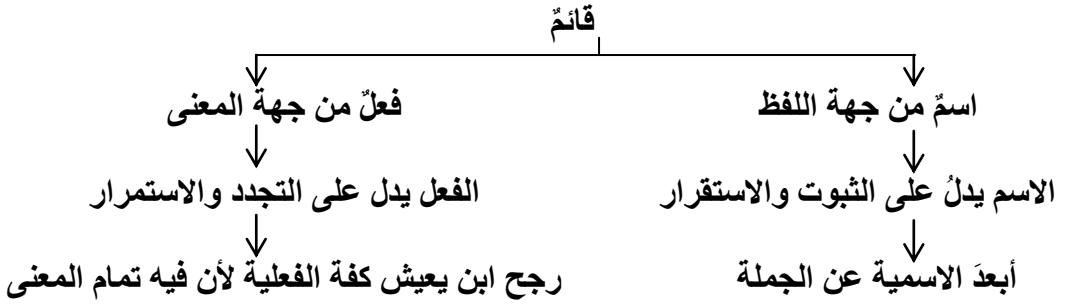

يعني ما تقدّم أنّ ابن يعيش جعل معنى الفعلية في (قائمٌ) هو الغالب على الاسمية فعدّ الخبرَ محذوفًا فشغل الفاعلُ مكانه فحوّل الجملة من الاسميةِ إلى الفعلية ، وترتب على هذا التحوّل تغييرُ دلالةِ الجملة من الثبوت والاستقرار إلى الحدوثِ والتغيير ، فتم معنى الكلام واستقر بتجدّد واستمرار الفعلية في (قائمٌ) فأدّى الفاعل وظيفته مع حذف الخبر. واتفق رضي الدين الاستراباذي مع ابن يعيش في إثبات معنى الفعلية في (قائم) بقوله : ((وأمّا نحو : (أقائمٌ الزيدان) فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه))[22] فلم يكتفِ بمعنى الفعلية وإنما تجاوزها إلى الرتبة أو المنزلة ، فينتج عن قولهِ السابق تغييرٌ في الرتب النحوية فبعد أن كان (قائمٌ) برتبة المسند إليه لكونه مبتدأ فأصبح اللفظُ ذاتهُ مسندًا لغلبة الدلالة الفعلية على الجملة. يتضح مما تقدّم أن السابِقَينِ قد أجزما القولَ في الإشكالية المطروحة فغَلّبَا الدلالة الفعلية في جملة (أقائمُ الزيدان) على الدلالة الاسمية فخرجا من ذلك الإشكال بأيسر الآراء وأسهلها دون الغوصِ في الإشكالية والقولِ بالمشكوكِ من الآراء . والحال نفسه مع ابن هشام فقد جزم القول في أصل هذهِ الجملة دون الدخول في الإشكال أو كثرة الاحتمال حين قال : ((فالجملة من نحو (أقائم الزيدان ، وأزيد أخوك ، ولعل أباك منطلق وما زيد قائمًا) اسمية))[23] فعد (قائمٌ) اسمًا كحال (زيد) في الجملة الثانية ، فأثبت الاسمية عليها لقوله في تعريف الاسمية: (هي التي صدرُها اسم ، كزيد قائمٌ ، وهيهاتُ العقيق ، وقائمٌ الزيدان))[24] ، فغلّب الاسمية في اسم الفاعل دون التعمق في العمل ، وكذلك المعنى الناتج واكتفى بالنظرة الأولى للفظ المصطلح عليه بالاسمية ولم يتطرّق البتة إلى الإشكالية المحتملة في (قائم) بين الاسمية والفعلية وما يترتب عليه من تغيير في الرتب النحوية .

وإذا ما وصلنا إلى ابن عقيل نجده من المهتمين بطرح تلك الإشكالية في شرحه على ألفية ابن مالك طرحًا منهجيًا مفصلًا في معرض حديثه عن المبتدأ إذ قال : ((ذكر المصنف أنّ المبتدأ على قسمين : مبتدأ له خبر ، ومبتدأ له فاعل سدّ مسدَّ الخبر ، فمثال الأول (زيدٌ عاذرٌ من اعتذر) ... ومثال الثاني : (أسَارٍ ذانِ ؟) فالهمزة للاستفهام وسارٍ : مبتدأ ، وذانِ فاعل سَدّ مسَدّ الخبر ، ويُقاسُ على هذا ما كان مثله. وهو : كل وصفٍ اعتمد على استفهام أو نفي . نحو : أقائمٌ الزيدان ؟ وما قائمٌ الزيدان ، فإن لم يعتمد الوصف لم يكن مبتدأ ، وهذا مذهب البصريين إلا الأخفش ، ورفع فاعلًا ظاهرًا كما مُثّل أو ضميرًا منفصلًا نحو : (أقائمٌ أنتما) وتم الكلام به))[25]. طرح ابن عقيل الإشكالية مُقْتَضَبةً متحفظًا عن النتيجة ، فاكتفى بالحديث عن النوع الثاني من المبتدأ المتمثل بالوصف المسبوق باستفهامٍ أو نفي فجعل ذلك قاعدةً نحويةً متأصلة عند البصريين والأخفش لكنه أغفل التصريح مباشرة بالرتب النحوية لركني الإسناد التي تنتجُ في حال وقوع الفاعل موقع الخبر ليسدَ فراغهِ ، فهو أثبت بأنّ اللفظ الأول في قوله (أسارٍ ذانِ) أو (أقائمٌ الزيدان) أو (ما قائمٌ الزيدان) هو مبتدأ مسبوقُ بنفي أو استفهام إلا أن أهمَ ما يُذكر في هذا الموضع هو سؤالنا : هل يجوز أن يجتمعَ في الجملة الواحدة لفظان بركن إسنادي واحد وهو (المسند إليه) في (المبتدأ والفاعل) ، ثم يترتب على هذا السؤال سؤال آخر هو : ما نوع الجملة ؟ أهي أسمية أم فعلية ؟ ، فالجزء الأول منها يوحي بأسميتها ، أمّا الثاني فيوحي بفعليتها وهذا لا يجوز

نحويًا على الاطلاق. ويبدو أن ابن عقيل أراد أن يخرجَ من هذهِ الإشكالية بالحديث عن الخلاف النحوي الواقع بين البصريين والكوفيين فيما يتعلق بشرط دخول الاستفهام والنفي على المبتدأ فلم يشترط الكوفيون دخول الاستفهام والنفي على المبتدأ ليكون وصفًا عاملًا عمل الفعلِ[26] ، فهو عامل عندهم مع النفي والاستفهام ودونهما أيضًا . وإذا ما قلبنا صفحة القدامى وصولًا إلى المحدثين من النحاة نجد الإشكالية شارفت على الانتهاء والحل ، لاسيما عند الدكتور (فاضل السامرائي) ، فقد طرح القضية طرحًا معمّقًا من جوانب عدّة منها ما يتعلق بالوصف المشبه للفعل ، فقد أثبت ذلك الشبه في لزومه حالة الافراد وعدم مطابقته للفاعل المثنى والمجموع إذ قال : ((وأمّا جملة (أقائمٌ الزيدان) مما لا يطابق الوصف فيه ما بعده فيعرب النحاةُ الوصفَ فيها مبتدأ وما بعده مرفوعًا أغنى عن الخبر وهو هنا فاعل . إنّ هذهِ الجملة ليست من باب التقديم والتأخير كما في الجملة السابقة وإنما هذه الجملة هي أشبه شيء بالجملة الفعلية . والوصف في مكانه التعبيري وهو واقعٌ موقعَ الفعلِ كما تقول : قام الزيدان ، ويقوم الزيدان فهو ليس مقدمًا من تأخير ، وإنما هو في مكانه وقد جيء به اسمًا للدلالة على الثبوت))[27] . لاشك أن الناظرَ في كلام الدكتور (فاضل السامرائي) يكتشفُ سعةَ فكرهِ وعمقَ تحليله النحوي المتأصل من الاستقراءِ آراءِ النحاة ومناقشتها وإضافة بناتِ أفكارهِ على نحوٍ متميّز وصولًا بها إلى نتيجة حتمية ، وظهر ذلك جيلًا في القضية المشكلة المتمثلة بـ(أقائمٌ الزيدان) فقد أثبت الشبه الواقع بين (قائم) والفعل في مواضعَ عدّة منها التزامهما لحالة الأفراد مع تغيّر ما بعدهما للتثنية أو الجمع ، والأمر الآخر العمل الناتج عنهما في الجملة من رفع فاعلٍ ظاهرٍ وواضح ، فالوصف على قول السامرائي واقع موقع الفعل في قولنا (أقائمٌ الزيدان) فكأنما نقول (قام الزيدان) و(يقوم الزيدان) فهو في مكانه لا يخرج عنه ولم يكتف بما تقدم ، وإنما نفى التطابق بين المثال السابق وقولِنا (أقائمٌ زيدٌ ، أقائمان الزيدان) في خروجه عن الجملة الاسمية على عكس هذين المثالين المتأصلين في الجملة الاسمية بدليل جواز التقديم والتأخير بين طرفيهما ، وهذا ما لا يجوز في مثالنا المعتمد في البحث .

ثم ختم كلامَه بخلاصةٍ قال فيها : ((إنّما هو تعبيرٌ أشبه شيء بالتعبير الفعلي فهو يشبه : قام زيدٌ ويقوم زيدٌ إلا إنّه عَدَل به من الفعل إلى الاسم للدلالة على الثبوت فإنْ أُريد به هذا القصد وجب عند الجمهور سبقه بنفي أو استفهام))[28]. أراد السامرائي أن يبيّنَ من قوله السابق أنّ كلمة (قائمٌ) في مثالنا المعتمد هي اسم بدلالته على الثبوت والاستقرار ، لكنه عدل عن ذلك المعنى فتجاوزه إلى الحدوث والتجدّد لداعٍ مهم هو سبقه بنفي أو استفهام ؛ فكلاهما قد ألبسَ اللفظَ ثوبَ الفعليةِ ، فقُيّد الأمرُ بهما على رأي جمهورِ النحويين. ونصلُ – بعد الطرح المتسلسل – إلى أفكارٍ نحاول من خلالها تحليل الإشكالية والشروع في حلها على نحوٍ منطقي ممنهج لا يخرج عن السياقات والقواعد النحوية بل هو نابعٌ من صميمها ، تتمثل تلك الأفكار بما يأتي :

1- <u>فكرة البناء للمجهول :</u>

لا شكّ أنّها مطروحة على نحوٍ واسعٍ ومفصل في كتب النحاة قديمًا وحديثًا ، ولكنّا عمدنا طرحها في هذا الموضع من باب الحملِ والتأويل عليها في تعليل مثالنا المعتمد في البحث ، ويتضح ذلك في قولنا (ضربَ محمدٌ زيدًا) فالرتب النحوية واضحة في المثال من عمدة يتمثل بالمسند (ضربَ) والمسند إليه (محمد) ، وفضلة يتمثل بالمفعول به (زيدًا) ، وإذا بُني الفعل للمجهول تصبح الجملة (ضُرِبَ زيدٌ) دون شك أن الجملة قد تغيّرت في بنائها إذ حُذف فاعلها وجِيء بالمفعول ليقوم مقامه فينوب عنه ، لذلك سُمي بـ(نائب الفاعل) ولكن ما يعنينا في هذا الموضع أن هذا المصطلح أُطلق مؤخرًا ، فقد سمّاه الكوفيون لاسيما الفرّاء منهم بـ(اسم ما لم يُسمّ فاعله)[29]. فيمكن حمل مثالنا المعتمد (أقائم الزيدان) على هذا التأويل أو التعليل ، إذ ناب فاعل اسم الفاعل (الزيدان) مناب الخبر المحذوف ليسدَ موضعَهُ ، لذلك يمكن تسميته على وفق تأويله بفكرة البناء للمجهول بـ(نائبٌ عن الخبر) ، كما

سُمي سابقًا بـ(سدّ مسد الخبر) والأمران على قدرٍ كبيرٍ من التقارب والتشابه في العمل النحوي مما يدعونا إلى الحمل والتأويل عليه .

وما تقدّم يصرفنا إلى فكرةٍ ثانية غاية في الأهمية هي :

2- النيابة في الرتب النحوية :

وهي حاصلة في جملة البناء للمجهول (ضُربَ زيدٌ) إذ ناب الفضلة (المفعول به) (زيدًا) مناب العمدة (المسند إليه) وهو الفاعل (محمد) .

ولكن إذا ما عدنا إلى مثالنا المعتمد نجد النيابة متكافِئة في الرتب النحوية ، إذ نائب الفاعل العمدة (المسند إليه) مناب الخبر العمدة أيضًا (المسند) مما أدّى إلى اجتماع نوعٍ واحدٍ من طرفي الإسناد في جملة واحدة ، وهذا مما لا يمكن نحويًا ؛ لذلك فالجملة متضمنة لإشكال واضح يمكن إظهاره من خلال الفكرة الثالثة وهي :

3- فكرة الفعل الدائم :

اصطلح الكوفيون على اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة بـ(الفعل الدائم)[30] ، وجاء ذلك للشبه الحادث بين اسم الفاعل والفعل من جانبين هما المعنى والعمل ، فما يتعلق بالمعنى كلاهما يدل على الحدث المتجدّد ، والعمل هو ذاته برفع فاعلٍ ونصب مفعول[31] .

فـ(اسم الفاعل) يُعدّ اسمًا من حيث التصنيف والتقسيم ؛ لأنّه يدلُ على الحدث وفاعله ، فبدلالته على الفاعل صُنِّف اسمٌ . أمّا من حيث العمل فهو فعلٌ في الوظيفة النحوية أو السلوك النحوي ، فلو عُدنا إلى المثال المعتمد ، وهو (أقائمٌ الزيدان) نجده عاملًا كالفعل ولكن لو دقّقنا النظر نلحظ توافر الجو الفعلي (المساعد) والمتمثل بالاستفهام أو النفي في قولنا (ما قائمٌ الزيدان) .

أ	قائمٌ	الزيدان
استفهام (الجو الفعلي)	المبتدأ ↓ اسم الفاعل يُصنّف اسم ↓ فعل في وظيفته (فعل دائمٌ) عند الكوفيين	كان المفروض أن يكون خبرًا للمبتدأ ↓ سدّ (فاعل) الفعل الدائم موضعه فهو فعل في الوظيفة .

تأرجح الاسمية والفعلية

نلحظ مما تقدم تأرجحَ (قائمٌ) بين الاسمية لدلالته على الحادث وبين الفعلية للعمل الذي أدّاه في رفع فاعلٍ . لذلك يمكننا القول إنّ الجملةَ في أصل تصنيفها اسميةٌ لذلك احتاج المبتدأ إلى خبرٍ يتمم دلالة الكلام. أمّا في السلوك النحوي (التطبيقي) فهو فعلٌ في الجملة أدّى وظيفة نحوية تُعدّ ركيزة أساسية في الجملة الفعلية تمثلت بالفاعل الظاهر (الزيدان) الذي جِيء به ليقوم مقام الخبر المحذوف ، نخلص مما تقدّم إلى أنّ الجملة اسميةٌ بقيت مفتقرةً إلى الخبر ليتم به معنى الكلام ويخلص وإن حُذف الخبر عُوّض عنه بفاعلٍ جاء نتيجة عمل اسم الفاعل (المبدأ). ونصل في منتهى الكلام إلى قدرة النحو العربي المرتبط بالدلالة ارتباطًا لا ينفك عنها أن يسخرَ القواعد الثابتة والمتأصلة لتؤدي دورها على نحوٍ متعدّد ومتفاوت على وفق ما يتطلبه الموضع والمعنى المراد إيضاحه وبيانه ، وهذا ما أدّى

بالجملة المعتمدة أن تقف لتكون اسميةً في أصل وضعها ، وفعلية للسلوك النحوي التطبيقي الذي تطلّبه الحدث المتجدّد المستمر .

الخاتمة:

الحمدُ لله رَبّ العالمين ، والصلاةُ والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين ، أمّا بعد ..

فقد توصلت إلى نتائج عدّة كان منها :

1- يُعد الإسناد من القضايا المهمة ، فقد أجمع النحاة على طرحها في كتاباتهم قديمًا وحديثًا وإن اختلفوا في طريقة الطرح لان هذا لا يغيّر من حقيقةٍ مفادها أنّ الإسنادَ أساسُ الجملةِ أو التركيب النحوي .
2- عبّر أغلب النحاة عن الإسناد من خلال حديثهم عن الكلام وما أفاده من معنى ، لذلك تميّز هذا النهج عن غيره بطريقة الطرح الواضح المفيد إذا ما قيس بالطرق الأُخرى كالحديث عن الإسناد على نحوٍ مباشر أو بالتركيب الإسنادي .
3- تجنب أغلبُ النحاةِ الحديثَ عن إشكالية الإسناد في جملة (أقائمٌ الزيدان) فلم يغوصوا في عمقها وإنما اكتفوا بالطرح العابر الممنهج إلا البعض كابن يعيش من القُدامى ود. فاضل السامرائي من المحدثين .
4- توصل البحثُ من خلال المقايسة المطروحة في ثناياه بين الفاعل السّاد مسدّ الخبر والمفعول النائب عن الفاعل في البناء للمجهول إلى مصطلحٍ غاية في الأهمية يُطلق عليه بـ(نائبٌ عن الخبر) كقولنا (نائبٌ عن الفاعل) أو (نائب الفاعل) في التركيب النحوي .
5- أثبت البحثُ من خلال التحليل النحوي الدلالي للمثال المعتمد (أقائمٌ الزيدان) الذي احتمل نوعي الجملة العربية ، فهي جملةٌ اسمية في أصل وضعها من مبتدأ وخبر – وإنْ نابَ عنهُ الفاعل - ، وفعلية في جوّها وسلوكها النحوي التطبيقي ، وذلك لسبقها بالاستفهام المعروف بدخول أدواته واسمائه على الأفعال ؛ لذلك اجتمع العمل النحوي مع أسلوب الاستفهام ليوفران جوًا فعليًا متميّزًا في المثال المعتمد

وآخر دعوانا أن الحمد لله رَبّ العالمين والصلاةُ والسلامُ على خاتم الأنبياء والمرسلين

الهوامش:

1- أساس البلاغة ، (سند) : 477 .
2- ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها ؛ الطرازُ الأول ، مادة (سند) : 447/5 .
3- ينظر : لسان العرب ، مادة (سند) : 205/4 ؛ القاموس المحيط ، مادة (سند) : 314/1 ، الطراز الأول ، مادة (سند) : 450/5 .
4- الطراز الأول ، مادة (سند) : 451/5 .
5- التعريفات : 30 .
6- المصدر نفسه والصفحة نفسها .
7- الكتاب : 23/1 .
8- ينظر : المقتضب : 404/4 .
9- شرح كتاب سيبويه : 59/2 .
10- الخصائص : 18/1 .
11- الإيضاح في شرح المفصل : 61/1 .
12- شرح الكافية : 30/1 .
13- همع الهوامع : 11/1 .
14- شرح المفصل : 20/1 .
15- شرح الحدود النحوية : 46 .

16- الحدود الفلسفية للخوارزمي : 216 .
17- الحدود ، لابن سينا : 245 .
18- المُبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين : 322 .
19- ينظر : القضية الحملية الأرسطية ، بحث في : مجلة جامعة دمشق ، د. هنى محمد الجزر ، المجلد (30) ، العدد (3+4) ، 2014م : 423 .
20- تحليل القضية الحملية عند ارسطو ، بحث في : الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسان ، د. آمال موهوب ، قسم الأدب والفلسفة ، العدد (14) ، 2015م : 14 .
21- شرح المفصل : 96/1 .
22- شرح الكافية : 31/1 .
23- مغني اللبيب : 376/2 .
24- المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
25- شرح ابن عقيل : 89/1 .
26- ينظر : المصدر نفسه : 91/1 .
27- معاني النحو : 151/1 .
28- المصدر نفسه : 152/1 .
29- ينظر : المصطلح النحوي نشأته وتطوره : 143-144 .
30- ينظر : معاني القرآن للفرّاء : 33/1 ، 165 .
31- ينظر : معاني الأبنية في العربية : 9 ، 46 .

المصادر والمراجع :

- أساس البلاغة ، الزمخشري ، جار الله محمود بن عمر (ت538هـ) ، تحقيق : عبد الرحيم محمود ، عرّف به : أمين الخولي ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان ، 1399هـ-1979م .
- الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب ، تحقيق : د. موسى بناي العليلي ، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1403هـ - 1982م .
- تحليل القضية الحملية عند ارسطو ، د. آمال موهوب ، بحث في : مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، قسم الآداب والفلسفة ، العدد (14) ، 2015م .
- التعريفات ، الجرجاني ، علي بن محمد (ت816هـ) ، تحقيق : عادل أنور خضر ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان، ط(1) ، 1428هـ-2007م .
- الحدود ، ابن سينا (ت428هـ) ، ضمن : المصطلح الفلسفي عند العرب .
- الحدود الفلسفية ، الخوارزمي (ت387هـ) ، ضمن : المصطلح الفلسفي عند العرب .
- الخصائص ، ابن جني ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، مطبعة دار الكتاب المصرية ، القاهرة ، ط(2) ، 1371هـ - 1952م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت769هـ) ، ومعه كتاب منحة الخليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، تأليف : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، ط(8) ، 1373هـ-1954م .
- شرح الحدود النحوية ، الفاكهي ، عبد الله بن أحمد (ت972هـ) ، تحقيق : د. زكي فهمي الآلوسي ، مطابع دار الكتب ، جامعة الموصل – العراق ، 1408هـ - 1988م .
- شرح الكافية في النحو ، رضي الدين الاستراباذي ، محمد بن الحسن (ت686هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، (د.ت) .

- شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي (ت368هـ) ، تحقيق : د. رمضان عبد التواب ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ط(2) ، 1429هـ-2008م .
- شرح المفصل ، ابن يعيش ، يعيش بن علي (ت643هـ) ، مكتبة المتنبي ، (د.ت) .
- الطراز الأول والكناز لما عليه من لغة العرب المعوّل ، ابن معصوم المدني ، علي بن أحمد (ت1120هـ) ، تحقيق : مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ، المكتبة الوطنية الإيرانية ، 1428هـ .
- القاموس المحيط ، الفيروزآبادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت817هـ) ، دار الجيل ، بيروت – لبنان ، (د.ت).
- القضية الحملية الأرسطية ، د. هنى محمد الجزر ، بحث في : مجلة جامعة دمشق ، المجلد (300) ، العدد (3+4)، 2014م .
- الكتاب ، سيبويه ، عمرو بن عثمان (ت180هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت ، ط(3) ، 1403هـ-1983م .
- لسان العرب ، ابن منظور ، محمد بن مكرم (ت711هـ) ، طبعة مصورة عن طبعة بولاق ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مطابع كوستا تسوماس وشركائه ، القاهرة ، (د.ت) .
- المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين ، الآمدي ، الحسن بن بشر (ت370هـ) ، ضمن : المصطلح الفلسفي عند العرب ، عبد الأمير الأعسم .
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، عوض حمد القوزي ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الرياض ، السعودية ، ط(1) ، 1981م .
- معاني الأبنية في العربي ، د. فاضل صالح السامرائي ، الكويت ، ط(1) ، 1401هـ-1981م .
- معاني القرآن ، الفرّاء ، يحيى بن زياد (ت207هـ) ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ط(2) ، (د.ت) .
- معاني النحو ، د. فاضل صالح السامرائي ، شركة العاتك للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط(2) ، 1423هـ-2003م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري ، عبد الله بن جمال الدين (ت761هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان ، (د.ت) .
- المقتضب ، المبرد ، محمد بن يزيد (ت285هـ) ، تحقيق : حَسَن حَمَد ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط(1) ، 1420هـ - 1999م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية ، السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ) ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان ، (د.ت) .

ترجمة المصادر:

- The basis of rhetoric, Al-Zamakhshari, Jarallah Mahmoud bin Omar (d. 538 AH), investigation: Abd al-Rahim Mahmoud, defined by: Amin al-Khouli, Dar al-Maarifa, Beirut - Lebanon, 1399 AH-1979 AD.
- Clarification in Sharh al-Mofassal, Ibn al-Hajeb, investigated by: Dr. Musa Bnai Al-Alili, Publications of the Ministry of Endowments and Religious Affairs, Al-Ani Press, Baghdad, 1403 AH - 1982 AD.
- Analysis of the pregnancy issue when Aristotle, d. Amal Mohawb, researched in: The Academy for Social and Human Studies, Department of Arts and Philosophy, Issue (14), 2015.

- Definitions, Al-Jurjani, Ali bin Muhammad (d. 816 AH), investigation: Adel Anwar Khader, Dar al-Maarifa, Beirut - Lebanon, i (1), 1428 AH-2007 AD
- Hudood, Ibn Sina (d. 428 AH), included: The Philosophical Terminology of the Arabs.
- Philosophical Borders, Al-Khwarizmi (d. 387 AH), included in: The Philosophical Term among the Arabs
- Characteristics, Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman bin Jinni (d. 392 AH), investigation: Muhammad Ali Al-Najjar, Egyptian Book House Press, Cairo, i (2), 1371 AH - 1952 AD
- Explanation of Ibn Aqil on the Alfiya of Ibn Malik, Bahaa al-Din Abdullah Ibn Aqeel (died 769 AH), and with him the book Grant al-Khalil, with the investigation of Sharh Ibn Aqil, authored by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Al-Saada Press, Egypt, i(8), 1373 AH-1954AD .
- Explanation of the Grammatical Borders, Al-Fakihi, Abdullah bin Ahmed (d. 972 AH), investigation: Dr. Zaki Fahmy Al-Alusi, Dar Al-Kutub Press, University of Mosul - Iraq, 1408 AH - 1988 AD.
- Explanation of Al-Kafia in Grammar, Radhi Al-Din Al-Istrabadi, Muhammad Bin Al-Hassan (d. 686 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, (d. T).
- Explanation of Sibawayh's book, Abu Saeed Al Serafi (d. 368 AH), investigation: Dr. Ramadan Abdel-Tawab, House of National Books and Documents, Cairo, i (2), 1429 AH-2008 AD.
- Sharh al-Mofassal, Ibn Yaish, Yaish Bin Ali (d. 643 AH), Al-Mutanabbi Library, (d. T).
- The First Class and Al-Kanaz for its Dependent Arabic Language, Ibn Masum Al-Madani, Ali Bin Ahmed (d. 1120 AH), investigation: Aal al-Bayt Foundation for Heritage Revival, Iranian National Library, 1428 AH.
- The Ocean Dictionary, Al-Fayrouzabadi, Majd Al-Din Muhammad Bin Yaqoub (d. 817 AH), Dar Al-Jeel, Beirut - Lebanon, (d. T.).
- The Aristotelian Pregnancy Case, d. Hana Muhammad Al-Jazr, research in: Damascus University Journal, Volume (300), Issue (3 + 4), 2014.
- Al-Kitab, Sibawayh, Amr bin Othman (died 180 AH), investigated by: Abd al-Salam Muhammad Harun, World of Books, Beirut, 3rd edition, 1403 AH-1983 AD.
- Lisan Al-Arab, Ibn Manzur, Muhammad bin Makram (d. 711 AH), illustrated edition of the Bulaq edition, the Egyptian House of Composition and Translation, Costa Tsomas and Partners Press, Cairo, (D.T).

- What is shown in the explanation of the words of the wise men and the theologians, Al-Amidi, Al-Hassan bin Bishr (d. 370 AH), included in: The Philosophical Terminology of the Arabs, Abd Al-Amir Al-A'sam.
- The Grammatical Term: Its Origin and Development Until the Late Third Century AH, Awad Hamad Al-Qawzi, Deanship of Library Affairs, University of Riyadh, Saudi Arabia, i (1), 1981 AD.
- The meanings of buildings in the Arab, d. Fadel Saleh Al-Samarrai, Kuwait, i (1), 1401 AH-1981 AD.
- The Meanings of the Qur'an, Al-Fara', Yahya Bin Ziyad (d. 207 AH), investigated by: Ahmed Youssef Najati, Muhammad Ali Al-Najjar, and Abdel-Fattah Ismail Shalabi, the world of books, Beirut - Lebanon, i (2), (d. T).
- The meanings of grammar, d. Fadel Saleh Al-Samarrai, Al-Atak Printing and Publishing Company, Cairo, i (2), 1423 AH-2003 AD.
- Mughni Al-Labib on the books of Al-Arabs, Ibn Hisham Al-Ansari, Abdullah bin Jamal Al-Din (d. 761 AH), investigated by: Muhammad Muhi Al-Din Abdul Hamid, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut - Lebanon, (d.
- Al-Muqtadib, Al-Mubarrad, Muhammad bin Yazid (d. 285 AH), investigation: Hassan Hamad, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut - Lebanon, i (1), 1420 AH - 1999 AD.
- Collect the mosques in explaining the collection of mosques in the science of Arabic, Al-Suyuti, Abdul Rahman bin Abi Bakr (d. 911 AH), Dar Al-Maarifa, Beirut - Lebanon, (d. T.).

إشكالية الإسناد في الفاعل الذي سَدّ مَسدّ الخبر

م.د. وفاء حسين علي

The problem of attribution in the subject who blocked the news

Instructor-Dr. Wafaa Hussain Ali
University of Diyala
College of Education for Humanities
The Department of Arabic language
Iraq – Diyala
Wafaa.ar.hum@uodiyala.edu.iq

Abstract:

The research is based on tracing a grammatical problem that we see as small in size but deep in its origin, which was put forward by grammarians in their writings, old and new, related to the corners of the attribution (the predicate and the ascribed to it) in the Arabic sentence and the change in grammatical ranks or lack of attribution followed by a difference in significance based on That attribution and its meaning. The problem is centered in the occurrence of the subject, a description similar to the verb from a subject, object or other, apply that similar in terms of action and commit to performing the same grammatical function that the verb performs from raising a subject or accusative object and stood oscillating between two important roles in the Arabic sentence, either (it is a predicate) verb), or a predicate (subjunctive), which of the two prevails over the other? This is what we will try to clarify.

Key Word : problem – attribution – subject.